# العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها.

**د. مختار عطية بن سعد**
**محاضر بقسم الإدارة– جامعة المرقب**

**أ. حليمة علي إمشيري**
**محاضر بقسم الإدارة– جامعة المرقب**

## الملخص:

هدف البحث إلى معرفة العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا، ولتحقيق أهداف البحث قام الباحثين بتطوير استبانه بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة حول الموضوع، وتم التأكد من مصداقيتها وثباتها، وقد تمثل مجتمع البحث في جميع رؤساء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن، وعددهم (39) رئيس مجلس إدارة، تم توزيع استمارات الاستبيان عليهم بإتباع أسلوب المسح الشامل نظراً لصغر حجم مجتمع البحث، وقد استلمت عدد (33) استمارة صالحة للتحليل، أي ما نسبته 84.61% من الاستمارات الموزعة، ولتحليل بيانات البحث تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في (SPPS)، حيث أظهر البحث أن هناك ارتفاع في مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها، كما أظهرت النتائج أنه يوجد انخفاض في مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و أنه لا توجد علاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها.

**الكلمات المفتاحية:** منظمات المجتمع المدني، التنمية المستدامة، بلدية زليتن.

# الإطار العام للبحث:

## مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة نمو حركة منظمات المجتمع المدني وتطورها، حيث برز دورها كشريك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدة دول متقدمة، رغم أن ذلك لا يعفي الدول من مسؤولياتها السيادية ودورها التوجيهي والرقابي، وأن التوازن في المشاركة الثلاثية المتمثلة في (الدولة، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص) ضرورة أساسية ومطلب أكثر إلحاحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأي دولة، ويأتي دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها قنوات تنموية تعمل على تعريف وتوعية أبناء المجتمعات بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيقها في ظل تحديات العولمة التي تفرض نفسها. **(عثمان وعرفان، 2012)**

تعد انجازات منظمات المجتمع المدني وحجم المشاركة فيها رمزاً من رموز تقدم الدول وازدهارها، فكلما ازداد انخراط مواطني أي دولة في أعمال منظمات المجتمع المدني ازداد تقدمها ورقيها، وأثبتت التجارب أن الأجهزة الرسمية للدول لا تستطيع وحدها تحقيق أهداف وخطط مشاريع التنمية دون مشاركة منظمات المجتمع المدني، وجاء هذا البحث كمحاولة لمعرفة العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها.

## مشكلة البحث:

شهد المجتمع الليبي جملة من التغييرات السريعة خلال هذا العقد من الزمن منها ميل المواطنين نحو تكوين منظمات المجتمع المدني إيماناً منهم بالمشاركة التنموية والمساهمة في تقدم الدولة للخروج بها من أزمتها، ولعل المتتبع لمسيرة تطور المجتمع المدني في ليبيا سيلاحظ دون شك أن الجمعيات الخيرية التطوعية هي الأكثر انتشاراً من بين عديد الأنواع من منظمات المجتمع المدني، حيث أنه تم تأسيس العديد من المنظمات منها الخيرية التطوعية، الخيرية التنموية، والثقافية الفنية، وتخدم مجالات عدة (اجتماعية، اقتصادية، وبيئية)، وفي بلدية زليتن تم تأسيس ما يقارب من 90 منظمة للمجتمع المدني، بلغ عدد المنظمات المشهرة منها 39 منظمة.

تتمثل مشكلة البحث في قلة اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى افتراض أن باقي العوامل التي لها علاقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا هي عوامل ثابتة، فإن هذا البحث يحاول معرفة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن وتحقيق

أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها؟

## أهداف البحث:

1. إلقاء الضوء على مفهومي منظمات المجتمع المدني، والتنمية المستدامة.
2. التعريف بوظائف منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن.
3. الوقوف على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.
4. معرفة العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها.
5. تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تدعم دور المنظمات قيد البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

## تساؤلات البحث:

1. ما هي وظائف منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن.
2. ما مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا؟
3. ما العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها؟

## فرضيات البحث:

1. **الفرضية الصفرية الأولى:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
2. **الفرضية البديلة الأولى:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
3. **الفرضية الصفرية الثانية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس(3).

4. **الفرضية البديلة الثانية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
5. **الفرضية الصفرية الثالثة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس(3).
6. **الفرضية البديلة الثالثة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس(3).
7. **الفرضية الصفرية الرابعة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
8. **الفرضية البديلة الرابعة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
9. **الفرضية الصفرية الخامسة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس(3).
10. **الفرضية البديلة الخامسة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
11. **الفرضية الصفرية السادسة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
12. **الفرضية البديلة السادسة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
13. **الفرضية الصفرية السابعة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
14. **الفرضية البديلة السابعة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).
15. **الفرضية الصفرية الثامنة:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.
16. **الفرضية البديلة الثامنة:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

## أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من المبررات الآتية:

1. إن الفهم الحقيقي لدور منظمات المجتمع المدني وكيفية دعمها يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.
2. يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية وجود منظمات المجتمع المدني في المجتمع الليبي ومساهمتها الفعالة بجهود تطوعية في مجالات الحياة المختلفة وقدرتها على ترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ.
3. وتبرز أهمية هذا البحث من أهمية دور منظمات المجمع المدني التي تستطيع أن تساهم في التنمية المستدامة إسهاماً حقيقياً إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية.
4. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث، خاصة بالبيئة الليبية (حسب علم الباحثين).

## حدود البحث:

1. **الحدود الموضوعية:** منظمات المجتمع المدني، التنمية المستدامة.
2. **الحدود المكانية:** المجلس البلدي زليتن.
3. **الحدود الزمنية:** تم إجراء البحث خلال شهري ( 3،4) من العام 2018م.
4. **الحدود البشرية:** جميع رؤساء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن.

## الدراسات السابقة:

1. دراسة **( العتيبي، 2017)**، بعنوان: **دور وأثر منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة – المنظمات التعاونية نموذجاً،** هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحقيقي للمنظمات التعاونية عالمياً وعربياً، وعلى النظام والفكرة التعاونية، وتسليط الضوء على التعاونيات كمنظمات أعمال لها القدرة والكفاءة على الدعم الفاعل للشراكة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم طرق وأساليب علمية وعملية تمكن التعاونيات كمنظمات أعمال بالقيام بدور فعال ومؤثر في دعم الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أن التعاونيات تقوي الناس عبر تمكين أكثر الفئات السكانية فقراً من المشاركة في التقدم الاجتماعي.

**ب.** أن الشعوب تتعلم بالممارسة وهي تتعلم أسرع عن طريق العمل الجماعي في إطار التميز المؤسسي والأداء المتميز، وخاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية.

2. دراسة **( ديهوم وأبورزيزة، 2017)**، بعنوان: **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية،** هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية من مختلف جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحديد طبيعة المجتمع المدني وعملية التنمية، وتحديد أهم العوائق التي تحد من دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

**أ.** أن المجتمع المدني لا بد أن يكون له دور في عملية التنمية الحقيقية وهي التي تحدث بالمشاركة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

**ب.** أن الدول التي لا توفر البيئة القانونية والسياسية لعمل منظمات المجتمع المدني بصورة صحيحة تعمل على تحييد طرف من أطراف عملية التنمية.

**ت.** أن الفشل في إرساء دعائم منظومة الحوكمة يُعد التحدي الأبرز في إحداث تنمية محلية قائمة على الشراكة مع القوى الاجتماعية المختلفة.

**ث.** أن الموارد المالية والوعي المجتمعي تُعد من الأسس التي تزيد من قدرة منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في عملية التنمية.

3. دراسة **( بوشنقير ورقامي، 2013)**، بعنوان: **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة،** أوضحت الدراسة أنه نتيجة للتغيرات الحاصلة في عالمنا المعاصر سواء من منظور التكتلات الاقتصادية أم من ناحية التحالفات السياسية، أم من ناحية ظهور العولمة وما تبعها من انفتاح، برز دور المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة، وكمساهم في تحقيق التنمية وفي تحمل المسؤولية، إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دور في إيجاد التوازن بين النظام البيئي وكذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية، وقد توصلت الدراسة إلى:

أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدنها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني ومنظماته لحل المشكلات والأزمات ولنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

4. دراسة **(عثمان وعرفان، 2012)**، بعنوان: **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني– الضرورات والمستلزمات،** هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني، والوقوف على أهم معوقاته وتحديد آليات تفعيله، وقد توصلت الدراسة إلى:

أن منظمات المجتمع المدني تواجه مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها منها: (معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة، الهيكل الإداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، التدريب، التنسيق والتشبيك، ومعوقات راجعة إلى المجتمع المحيط بالمنظمة).

5. دراسة **( قرزيز ويحياوي، 2008)**، بعنوان: **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير،** هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المجتمع المدني وعناصره وأهدافه، وعلاقته بواقع ومستقبل التنمية الشاملة في الوطن العربي وبالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى:

أن نجاح الشراكة في الواقع مرهون بإشكالية كبرى إذا تم حسمها، فمن الممكن التغلب على كافة التحديات الأخرى، وهي إشكالية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة اعتماد متبادل أم علاقة صفرية؟ إذا حُسمت هذه الإشكالية لصالح البديل الأول وهو علاقة الاعتماد المتبادل فمن المتوقع أن يتم تحقيق إنجاز على صعيد كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات كل على حدة، أو المتصلة بالتفاعلات بين الطرفين.

## تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة _ سواء الدراسات المشار إليها في هذا البحث أو التي لم تسمح المساحة بتناولها_ والمرتبطة بمتغيرات المجتمع المدني والتنمية المستدامة تبين الآتي:

1. أن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي– في حدود إطلاع الباحثين _ كانت دراسات نظرية ولم تتطرق للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة بوجه عام وبمنظمات المجتمع المدني بليبيا وبالأخص ببلدية زليتن بشكل خاص، وأن ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة هو أنه بحث تطبيقي.
2. محدودية الدراسات والبحوث النظرية التي تناولت علاقة منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الأدبيات العربية وغيابها في الأدبيات الليبية (في حدود علم الباحثين)، بينما توجد دراسات عديدة تناولت متغيرات البحث الحالي بشكل منفصل عن بعضها.

3. تناولت بعض الدراسات السابقة علاقة المتغير المستقل (منظمات المجتمع المدني)، مع إحدى أبعاد المتغير التابع (التنمية المستدامة) مثل دراسة (عثمان وعرفان، 2012)، التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية، ودراسة (العتيبي، 2017)، التي تناولت دور وأثر منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، في حين تناولت دراسة ( ديهوم وأبورزيزة، 2017) دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.
4. تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين الجانب النظري للبحث وفي إعداد استمارة الاستبيان.

## الجانب النظري للبحث:

### المبحث الأول: المجتمع المدني:

#### أولاً: مفهوم المجتمع المدني ومكوناته:

دعت الأديان السماوية إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، وعلى المستوى الوضعي أشار أرسطو في الفكر اليوناني إلى أن مفهوم المجتمع المدني يعني: (مجموعة سياسية تخضع للقوانين)، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، ثم تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر وبدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، كما بدأت حركة جمعيات المجتمع المدني كنسق يدافع عن الحرية من مخاطر الاستبداد السياسي، وفي نهاية القرن الثامن عشر نادى الفكر السياسي الغربي بضرورة تقليص هيمنة الدولة، وبأهمية أن يدير المجتمع المدني أموره، كما نادى بأهمية تقليص دور الحكومات.

حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني في القرن التاسع عشر، حيث قال كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وطرح المفكر الإيطالي جرامشي مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين في إطار جديد تؤكد فكرته بأن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي، منطلقاً من التميز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية، واهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه في عام 1967 م على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي ، وأصبحت العملية التطوعية معياراً ومؤشراً قوياً للتنمية والتقدم. **(بوشنقير ورقامي، 2013، ص32، 33)**

ويعرف المجتمع المدني بأنه جملة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة

وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المنظمات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.**(قرزيز وبحياوي، 2008، ص2)**

كما يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة الهيئات والمنظمات التي تعبر عن المبادرات الفردية أو الطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في منظمات ذات استقلال عن الحكومة التي ترعى مصالح الأفراد والجماعات وتعظم من قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة العامة". **(القرعان، 2009، ص7)**

كما يعرف **(شكر، 2004، ص42)** المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين منظمات القرابة ومنظمات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها".

فمنظمات المجتمع المدني هي منظمات غير حكومية، وتسهم في مجالات الحياة المختلفة بجهود تطوعية وتقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي: **(عثمان وعرفان، 2012، ص73، 74)**

- النقابات المهنية والعمالية.
- الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

**ثانياً: أهداف منظمات المجتمع المدني:**

تهدف منظمات المجتمع المدني إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي: **(عبد الوهاب، 2013، ص49، 50)**

1. دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها ومراقبة حسن أدائها ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها.

2. اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.
3. السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.
4. العمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم، ليسهموا في مجتمعاتهم وفي منظماتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح منتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.
5. تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية.
6. مراقبة الأحكام القضائية وقضايا الرأي العام وتحقيق العدالة في المجتمع ورصد أي تجاوزات قد تحدث. **(سليمان، 2012، ص3)**

**ثالثاً: وظائف منظمات المجتمع المدني:**

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلي: **(عثمان وعرفان، 2012، ص75، 76)**

1. **تحقيق الديمقراطية:** تحكم المجتمع المدني قيم عديدة منها الشفافية والتسامح والمبادرة التطوعية، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر لإدارة الصراع.
2. **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة.
3. **التنشئة الاجتماعية:** يقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.
4. **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** يأتي على رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في النقاش العام حول القضايا العامة.
5. **الوساطة والتوفيق:** فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سليمة.
6. **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** فوجود المجتمع المدني ومنظماته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة.

وتضيف **(مرعي، 2018، ص4)** بعض الوظائف الأخرى لمنظمات المجتمع المدني يمكن تحديدها بالأتي: تجميع المصالح، حل معظم النزاعات، زيادة الثروة وتحسين الأوضاع، إفراز القيادات الجديدة، إشاعة ثقافة العمل التطوعي، تحقيق النظام والانضباط في المجتمع.

**رابعاً: معايير قياس فعالية منظمات المجتمع المدني:**

إذا كان لمنظمات المجتمع المدني أهدافاً تسعى لتحقيقها من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة وتطوير الوعي لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب أن تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف التي تسعى هذه المنظمات من خلالها ومن خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة ومقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية، ويمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال: **(مرعي، 2018، ص6)**

1. كيفية إدارة الموارد الطبيعية.
2. الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام.
3. رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
4. تحسين تخطيط الموارد وتحسين الصحة العامة.
5. رفع درجة انتماء الأفراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم.
6. توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.
7. تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
8. القضاء على مشاكل الفقر والبطالة ومشاكل المرأة والأمن الغذائي.

**خامساً: التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:**

لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات التنموية وحسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك، لابد من التوقف عند أبرز التحديات التالية التي يواجهها: **(موسى، 2012، ص4، 5)**.

1. **التحديات الموضوعية:** وتتمثل في:

أ. الإطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات.

ب. المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الإطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.

ت. حداثة النظام الديمقراطي وعدم استكمال بناء المنظمات الدستورية، وصيغة المتوافقات المرحلية في النظام السياسي.

ث. عدم الوصول إلى قناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار، مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارساتها على أرض الواقع.

ج. عدم الاعتماد والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد بالإضافة إلى الجهد الحكومي الروتيني.

2. **التحديات الذاتية:** وتتمثل في:

أ. القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤيا ووضع الإستراتيجيات وبرامج العمل.

ب. آليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة.

ت. التشبيك والتنسيق والتعاون وبناء التحالفات لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية.

ث. استمرارية بناء وتنمية القدرات الشبابية والنسائية خصوصاً.

ج. خلل في استثمار طاقات الشباب وعدم خلق جيل الشباب القيادي.

ح. خلل في عدم اعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني مما يسبب ضياع الكثير من الطاقات والأموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع.

خ. توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني وتشجيع المانحين على ذلك، وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع.

## المبحث الثاني: التنمية المستدامة:

### أولاً: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة، ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987 والذي نص بشكل أساسي على أن التنمية المستدامة: "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وقد أعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية سياسية إلى حد ما وقد أدى بدوره أيضاً إلى تطور مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992 من قبل القادة وصناع القرار الرئيسين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية WCED في بلدية ريو دي جانيرو. **(مبارك، 2016، ص13)**

عرّف وليم رولكز هاوس التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة". **(مخول وغانم، 2009، ص38)**

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها " التنمية التي تقضى بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع لتحقيقها بشكل معقول". **(أبوزنط وغنيم، 2009، ص176)**

كما عرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد بإبر وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة بأنها "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية". **(عبدالله، 1998، ص242)**

وبناءاً على ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينهما.

والتنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تنمية تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والتكنولوجية، تتميز هذه الأبعاد بأنها متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، وهذه الأبعاد كالأتي:

1. **البعد البيئي:** ويتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية **(شيلي،2014، ص71)**، أي يعني مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على مقابلة الاحتياجات الحالية بدون تدهور أو نضوب أو تلوث إلا بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة، إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف المواد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعياً ويتحقق هذا عن طريق قلة استهلاك المواد الطبيعية، واستخدام مواد قابلة للتدوير كلياً بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد، ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها. **(أبوعلي، 2010، ص47)**
2. **البعد الاجتماعي (الإنساني):** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهة الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من

الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للشعب في صنع القرار، وتتميز التنمية المستدامة بهذا البعد إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وإنصاف الأجيال إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغبتها ورغبات الأجيال القادمة، وأهم عناصر هذا البعد هي: المساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، الإنصاف والعدل في اختيارات النمو. **(بن إبراهيم، 2015، ص28، 29)**

3. **البعد الاقتصادي:** يركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية التمويل والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي **(لطرش، 2008، ص6)**، إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرارات اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، وهذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضييق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية، استخدام أكثر كفاءة لرأس المال، تقليل مستوى الفقر، أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة. **(محمد وآخرون، 2015، ص348، 349)**.

4. **البعد السياسي:** هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع تبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنظيم برامجها من خلال انجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية، مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقة في المجتمع.

5. **البعد التكنولوجي:** ويعنى هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة والتي ليس لها نفايات، واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة. **(على، 2012، ص235، 236)**، إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض. **(محمد وآخرون، 2015، ص351)**

**ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: **(محمد وآخرون، 2015، ص342، 343)**

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.
2. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.
3. **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والطبيعة وتعمل على تطويرها لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
4. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
5. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
6. **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
7. **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير منظمات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

**ثالثاً: متطلبات التنمية المستدامة:**

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي: **(مركز الإنتاج الإعلامي، 2007، ص40، 41)**

1. **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
2. **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
3. **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.
4. **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
5. **الحفاظ على البيئة:** الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
6. **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

**رابعاً: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:**

إن الدور الاجتماعي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني يتضح من خلال قيامها ببرامج التوعية الأسرية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال (تدعيم التعليم، العدالة بين الجنسين، الاهتمام بالصحة، وتوعية أفراد المجتمع)، وأن الدور الاقتصادي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني يتضح من خلال (تعريف الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، الكفاءة في تقديم الخدمات، وتشجيع العمل التطوعي)، وإن الدور البيئي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني يتضح من خلال قيامها بالتوعية البيئية ومعالجة مشاكل البيئة بشكل مستدام. **(ديهوم وأبورزيزة، 2017)**

من أهم منظمات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ما يلي: **(بوشنقير ورقامي، 2013، ص44، 45)**

1. **دور الأسرة:** للأسرة دور هام في تنشئة أجيال تعي جيداً ماهية البيئة ومخاطرها على المجتمع وذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب والأم حال الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة، والهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيداً الأخطار المحيطة بالبيئة ويكون قدوة.

2. **دور المنظمات التعليمية:** دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي، ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقرراً مستقلاً عن البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.
3. **دور العمال والنقابات العمالية:** من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة التي قد تسبب لهم الأمراض، وعليه تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمل.
4. **دور العلماء:** ضرورة عقد ندوات سواء في المحافل الدولية العامة أم الخاصة أم في وسائل الإذاعة والتلفزيون يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.
5. **دور النوادي الاجتماعية والرياضية:** يستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المستدامة لمخاطر التلوث وخاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء أو عن طريق ندوات يدعى لها المتخصصون.
6. **دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة:** نجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع.
7. **دور المنظمات الدينية:** تلعب المنظمات الدينية من المساجد وغيرها دوراً كبيراً في توعية الناس من خلال الدروس، الخطب والندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة.
8. **دور المجالس الشعبية المحلية في المدن والقرى:** على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها التنموي والحفاظ على البيئة، ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين، إعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

## الجانب العملي للبحث:

### منهجية البحث:

#### أ. مجتمع وعينة البحث:

تكوّن مجتمع البحث من جميع رؤساء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن، وعددهم (39) رئيس مجلس إدارة، وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان استخدمت لهذا الغرض، تم توزيعها على مجتمع البحث بالكامل بإتباع أسلوب المسح الشامل نظراً لصغر حجم المجتمع، وقد استلمت عدد (33) استمارة صالحة للتحليل تمت مراجعتها والتأكد من استيفائها للبيانات المطلوبة، أي ما نسبته 84.61% من الاستمارات الموزعة.

**جدول رقم (1): يوضح عدد الإستبانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة البحث**

| | عدد الإستبانات الموزعة | عدد الإستبانات المستلمة | عدد الإستبانات المفقودة | عدد الإستبانات الصالحة للتحليل |
|---|---|---|---|---|
| **العدد** | 39 | 33 | 6 | 33 |
| **النسبة %** | %100 | %84.61 | %15.38 | %84.61 |

**ب. منهج وأداة البحث:**

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي، من خلال وصف الواقع كما هو وبيان أهم خصائصه، ووصف العلاقات بين أجزائه، ولتغطية الجانب النظري للبحث تم الاعتماد على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير استبانه لجمع البيانات الأولية من المبحوثين باعتبارها الأداة المناسبة لهذا البحث، حيث تتناسب مع أهداف البحث وفرضياته، وتتكون الإستبانة من ثلاث محاور، تضمن المحور الأول البيانات العامة عن منظمات المجتمع المدني العاملة ببلدية زليتن من حيث (نوع النشاط، عدد العاملين، عدد المستفيدين، طبيعة النشاط)، وتضمن المحور الثاني العبارات التي تعبر عن نشاطات المنظمات قيد البحث، مكونة من (18) عبارة موزعة على ستّة أبعاد بحيث يتضمن كل بُعد 3 عبارات، وهذه الأبعاد هي: (الديمقراطية، توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، التنشئة الاجتماعية، الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق، الوساطة والتوفيق، التعبير والمشاركة الفردية والجماعية)، في حين تضمن المحور الثالث 20 عبارة حول مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبعد الانتهاء من تصميم الإستبانة بصورتها المبدئية تم التأكد من صدقها الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الإدارة، وذلك من أجل تحكيمها، وللتحقق من مدى ملائمة تصميمها وسلامتها اللغوية ووضوح عباراتها، وقد أجمع أغلبهم على صلاحية الأداة بعد الأخذ بتوصياتهم في إجراء التعديلات اللازمة لبعض العبارات.

وقد تم تصميم استمارة الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) حيث وزعت الإجابات بمنح إجابة موافق تماماً خمس درجات، موافق أربع درجات، محايد ثلاث درجات، غير موافق درجتان، غير موافق على الإطلاق درجة واحدة، فإذا كان متوسط درجة إجابات المبحوثين يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات المجتمع يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات المجتمع لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

**ثبات أداة البحث:**

قبل البُدء في تحليل عبارات الاستبيان المتعلقة بوجهة نظر المبحوثين عن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم اختبار وقياس مدى ثبات وصدق أسئلة الاستبيان، وذلك باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) الذي يعطي قيم تتراوح بين (0–1)، فكلما كان هناك ثبات أكبر كانت قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس صحيح، ومن خلال إجراء هذا الاختبار تبين من الجدول رقم (2) أن قيم معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح (من 0.770 إلى 0.902)، وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يُمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف البحث وتحليل نتائجه، ويزيد من الثقة في النتائج المتحصل عليها.

**الجدول رقم (2): يوضح معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان**

| المحاور | عدد العبارات | معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها. | 18 | 0.770 | 0.877 |
| مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. | 20 | 0.946 | 0.973 |

**ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:**

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معادلة الثبات كرونباخ ألفا، اختبار Z ، واختبار ولكوكسون، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

## خصائص مجتمع البحث:

**جدول رقم (3) : يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين حسب البيانات العامة**

| خصائص مجتمع البحث | | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **نوع المنظمة** | خيري تطوعي | 14 | 42.4 |
| | خيري تنموي | 11 | 33.3 |
| | ثقافي | 8 | 24.2 |
| **عدد العاملين بالمنظمة** | أقل من 10 عاملين | 5 | 15.2 |
| | من 10 إلى أقل من 20 عامل | 17 | 51.5 |
| | من 20 عامل فأكثر | 11 | 33.3 |
| **عدد المستفيدين من المنظمة** | أقل من 100 مستفيد | 6 | 18.2 |
| | من 100 إلى أقل من 200 مستفيد | 7 | 21.2 |
| | من 200 مستفيد فأكثر | 20 | 60.6 |
| **طبيعة عمل المنظمة** | موسمي | 9 | 27.3 |
| | دائم | 24 | 72.7 |

من خلال الجدول رقم (3) اتضح أن معظم المنظمات قيد البحث نوعها خيري تطوعي وتمثل نسبة ( 42.4%)، ثم تليها المنظمات التي نوعها خيري تنموي وتمثل نسبة ( 33.3%)، والباقي ممن نوعها ثقافي وبنسبة ( 24.2%)، وبتقسيم مجتمع البحث حسب عدد العاملين بالمنظمة اتضح أن أغلب المنظمات عدد العاملين بها من 10 إلى أقل من 20 عامل بنسبة ( 51.5%)، ثم يليه المنظمات التي عدد العاملين بها من 20 عامل فأكثر وبنسبة (33.3%)، والباقي المنظمات التي عدد العاملين بها أقل من 10 عاملين وبنسبة (15.2%)، كما اتضح أن النسبة الأكبر لعدد المستفيدين منها من 200 مستفيد فأكثر وبنسبة (60.6%)، ثم يليه المنظمات التي عدد المستفيدين منها من 100 إلى أقل من 200 مستفيد وبنسبة (21.2%)، والباقي للمنظمات التي عدد المستفيدين منها أقل من 100 مستفيد وبنسبة (18.2%)، كما اتضح أن أغلب المنظمات طبيعة عملها دائم وتمثل نسبة (72.7%)، أما الباقي فطبيعة عملها موسمي وتمثل نسبة (27.3%) من جميع المنظمات قيد البحث.

## اختبار عبارات الأبعاد الفرعية للمحور الأول من أسئلة الاستبيان:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات التي تعبر عن نشاطات منظمات المجتمع المدني قيد البحث، بأبعادها المتمثلة في: (الديمقراطية، توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، التنشئة الاجتماعية، الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق، الوساطة والتوفيق، التعبير والمشاركة الفردية

والجماعية)، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)**
**مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)**
فكانت النتائج على النحو التالي:

**1. مستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني:**

**جدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل المنظمة بشفافية تامة في جميع قراراتها وتعاملاتها مع المجتمع. | 4.06 | 1.029 | -3.949 | .000 |
| 2 | تعمل المنظمة وفق مبدأ التسامح ( قبول الأخر) في تعاملاتها مع الآخرين. | 4.18 | 1.044 | -4.142 | .000 |
| 3 | تبادر المنظمة دائما وبشكل تطوعي في حل المشاكل والخلافات التي قد تحدث مع جميع الأطراف. | 3.45 | 1.092 | -2.142 | .032 |

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المبحوثين تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية، لذلك تُرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وتُقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات المبحوثين على هذه العبارات تزيد عن المتوسط، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات المجتمع على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (5) نتائج اختبار( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تحقيق الديمقراطية بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني | 3.8990 | .91850 | 5.623 | 32 | .000 |

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.623) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين(3.899) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تحقيق الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني، حيث أن المنظمات تعمل بشفافية تامة في جميع قراراتها وتعاملاتها مع المجتمع، وتعمل وفق مبدأ التسامح ( قبول الأخر) في تعاملاتها مع الآخرين، كما تبادر المنظمات دائما وبشكل تطوعي في حل المشاكل والخلافات التي قد تحدث مع جميع الأطراف.

### 2. مستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني:

**جدول رقم (6) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقدم المنظمة يد العون والمساعدة والخدمات اللازمة لمساعدة المحتاجين. | 3.30 | 1.489 | 1.513- | 0.130 |
| 2 | تضمن المنظمة حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات الرعاية الصحية كالأدوية واللقاحات الجيدة. | 3.09 | 1.444 | 0.611- | 0.541 |
| 3 | تعمل المنظمة على القضاء على مشاكل الفقر والبطالة والأمن الغذائي. | 3.06 | 1.391 | 0.196- | 0.844 |

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، لذلك لا تُرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار هذا الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (7) نتائج اختبار( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بالمنظمات قيد البحث**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني | 3.1515 | 1.30195 | .669 | 32 | .509 |

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.669) بدلالة محسوبة (0.509) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود قصور في مستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني، حيث أن بعض المنظمات لا تقدم يد العون والمساعدة والخدمات اللازمة لمساعدة المحتاجين، وبعضها لا يضمن حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات الرعاية الصحية كالأدوية واللقاحات الجيدة، والبعض الآخر لا تعمل على القضاء على مشاكل الفقر والبطالة والأمن الغذائي.

### 3. مستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني:

**جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى التنشئة الاجتماعية بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تساهم المنظمة في غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد لضمان التعاون الفعال بين الجميع. | 4.12 | 1.157 | -3.944 | .000 |
| 2 | يوجد اعتماد وثقة متبادلة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع على بناء وإعادة بناء المجتمع. | 3.84 | 1.167 | -3.338 | .001 |
| 3 | تساهم المنظمة في إكساب المتعلمين المهارات والمعارف اللازمة لدعم التنمية المستدامة. | 3.91 | 1.182 | -3.532 | .000 |

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات المجتمع تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى التنشئة الاجتماعية، لذلك تُرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وتُقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات المجتمع على هذه العبارات تزيد عن المتوسط فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

**الجدول رقم (9) نتائج اختبار( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى التنشئة الاجتماعية بالمنظمات قيد البحث**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني | 3.9444 | 1.05134 | 5.160 | 32 | .000 |

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.160) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين(3.9444) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني حيث أن المنظمة تساهم في غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد لضمان التعاون الفعال بين الجميع، كما يوجد اعتماد وثقة متبادلة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع على بناء وإعادة بناء المجتمع، إضافة إلى أن المنظمة تساهم في إكساب المتعلمين المهارات والمعارف اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

### 4. مستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني:

**جدول رقم (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل المنظمة وفق أدوات معينة للرقابة على سلطة الحكومة وسلوك الأفراد لتحقيق النظام والانضباط في المجتمع. | 3.09 | .963 | -.570 | .568 |
| 2 | تضمن المنظمة للمجتمع الحق في المعاملة المتساوية أمام القانون. | 2.97 | 1.204 | .000 | 1.000 |
| 3 | تساعد المنظمة أفراد المجتمع على حرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة في المجتمع. | 3.56 | 1.162 | -2.528 | .011 |

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات المجتمع تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة (تساعد المنظمة أفراد المجتمع على حرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة في المجتمع)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات المجتمع على هذه العبارة تزيد عن المتوسط، فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارة.

تبين أيضاً أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات (تعمل المنظمة وفق أدوات معينة للرقابة على سلطة الحكومة وسلوك الأفراد لتحقيق النظام والانضباط في المجتمع،

تضمن المنظمة للمجتمع الحق في المعاملة المتساوية أمام القانون)، لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (11) نتائج اختبار ( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بالمنظمات قيد البحث**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني | 3.2083 | .94566 | 1.246 | 31 | .222 |

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.246) بدلالة محسوبة (0.222) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود قصور في مستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بالمنظمات قيد البحث، حيث أن بعض المنظمات لا تعمل وفق أدوات معينة للرقابة على سلطة الحكومة وسلوك الأفراد لتحقيق النظام والانضباط في المجتمع، وبعضها الآخر لا تضمن للمجتمع الحق في المعاملة المتساوية أمام القانون.

### 5. مستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني:

**جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم المنظمة بنقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سليمة. | 3.39 | 1.059 | -2.024 | .043 |
| 2 | تعمل المنظمة دور الوسيط بين القادة والجماهير لخدمة مصالح المجتمع. | 3.15 | 1.149 | -.783 | .434 |
| 3 | تسعى المنظمة إلى تحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة بالبلاد. | 2.73 | 1.081 | -1.291 | .197 |

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات المجتمع يزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة ( تقوم المنظمة بنقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سليمة )، لذلك تُرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وتُقبل الفرضية البديلة لها، وحيث أن متوسط إجابات مفردات المجتمع على هذه العبارة يزيد عن المتوسط، فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارة.

كما تبين أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات (تعمل المنظمة دور الوسيط بين القادة والجماهير لخدمة مصالح المجتمع، تسعى المنظمة إلى تحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة بالبلاد)، لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (13) نتائج اختبار ( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الوساطة والتوفيق بالمنظمات قيد البحث**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني | 3.1162 | .98820 | .675 | 32 | .504 |

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.675) بدلالة محسوبة (0.504) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا تُرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود قصور في مستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني، حيث أن بعض المنظمات لا تعمل دور الوسيط بين القادة والجماهير لخدمة مصالح المجتمع، وبعضها الآخر لا تسعى إلى تحقيق التوافق بين الأطراف المتصارعة بالبلاد.

### 6. مستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني:

**جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بالمنظمات قيد البحث**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتقبل المنظمة وجهات نظر أفراد المجتمع وتعمل على تحقيق مطالبهم ومصالحهم. | 3.56 | 1.076 | -2.629 | .009 |
| 2 | تساهم المنظمة في تكافؤ الفرص للمرأة مع الرجل. | 3.85 | 1.034 | -3.540 | .000 |
| 3 | تساهم المنظمة في توفير الفرص للعاطلين عن العمل. | 3.50 | 1.016 | -2.556 | .011 |

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات المجتمع تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بالمنظمات قيد البحث، لذلك تُرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وتُقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات المجتمع على هذه العبارات تزيد عن المتوسط، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (15): نتائج اختبار( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بالمنظمات قيد البحث**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني | 3.6667 | .77728 | 4.927 | 32 | .000 |

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.927) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية

البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات المجتمع (3.6667) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تحقيق هدف التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني حيث أن معظم المنظمات تتقبل وجهات نظر أفراد المجتمع وتعمل على تحقيق مطالبهم ومصالحهم، كما تساهم معظم المنظمات في تكافؤ الفرص للمرأة مع الرجل، وتساهم في توفير الفرص للعاطلين عن العمل.

**7. ما مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها؟**

لاختبار هذه التساؤل تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذا التساؤل، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (16) نتائج اختبار ( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها**

| العبارة | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها. | 3.5033 | .53171 | 5.438 | 32 | .000 |

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار(5.438) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات المجتمع (3.5033) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها، حيث أنه يوجد ارتفاع في مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها (الديمقراطية، التنشئة الاجتماعية، التعبير والمشاركة الفردية والجماعية)، بينما يوجد قصور في مستوى قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها (توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق، الوساطة والتوفيق).

## 8. مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**جدول رقم (17): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المبحوثين على العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تهتم الدولة بالحد من الفقر بين كافة أفراد المجتمع. | 2.36 | .859 | -3.447 | .001 |
| 2 | تهتم الدولة بتعزيز الزراعة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي. | 2.03 | .637 | -4.768 | .000 |
| 3 | تهتم الدولة بتوفير الرعاية الصحية لكافة أبناء المجتمع وفقاً لمعايير الجودة العالمية. | 2.30 | .951 | -3.356 | .001 |
| 4 | تهتم الدولة بتعزيز فرص التعليم المستمر لكافة أبناء المجتمع وفقاً لمعايير الجودة العالمية. | 2.00 | 1.090 | -3.812 | .000 |
| 5 | تهتم الدولة بتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع. | 2.21 | 1.083 | -3.454 | .001 |
| 6 | تهتم الدولة بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن المشروعة. | 2.85 | 1.176 | -.742 | .458 |
| 7 | تهتم الدولة بتوفير المياه و الصرف الصحي المستمر لكافة أبناء المجتمع وفقاً لمعايير الجودة العالمية. | 2.15 | .795 | -4.160 | .000 |
| 8 | تهتم الدولة بتوفير الطاقة الحديثة و المستدامة بأسعار مناسبة للجميع. | 2.18 | .983 | -3.693 | .000 |
| 9 | تهتم الدولة بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. | 2.15 | .906 | -3.903 | .000 |
| 10 | تهتم الدولة بتوفير العمل المناسب لكافة الباحثين عنه من أبناء المجتمع. | 2.06 | .933 | -4.059 | .000 |
| 11 | تهتم الدولة ببناء بنية تحتية مرنة، و قابلة للتحديث المستدام. | 2.18 | .882 | -3.888 | .000 |
| 12 | تهتم الدولة بتشجيع الابتكار لتحقيق تنمية صناعية مستدامة. | 2.39 | .899 | -3.197 | .001 |

| | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 13 | تهتم الدولة بخفض عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. | 2.36 | .962 | -3.154 | .002 |
| 14 | تهتم الدولة بالمحافظة على أمن المدن بشكل مستدام. | 2.16 | .808 | -4.056 | .000 |
| 15 | تهتم الدولة بالمحافظة على أنماط إنتاج و استهلاك مستدامة. | 2.06 | .899 | -4.078 | .000 |
| 16 | تهتم الدولة بالعمل على مواجهة التغير المناخي و تأثيراته. | 2.12 | .893 | -3.913 | .000 |
| 17 | تهتم الدولة بالمحافظة المستدامة على البحار والمحيطات و مواردها. | 2.03 | .951 | -4.062 | .000 |
| 18 | تهتم الدولة بالإدارة المستدامة للغابات ومواجهة التصحر و وقف فقدان التنوع البيولوجي. | 2.42 | .936 | -3.043 | .002 |
| 19 | تهتم الدولة بتحقيق العدالة، و بناء منظمات فعالة على كافة المستويات. | 2.18 | .917 | -3.804 | .000 |
| 20 | تهتم الدولة بتقوية وسائل تنفيذ الشراكة العالمية بشكل مستدام. | 2.03 | 1.132 | -3.713 | .000 |

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة (تهتم الدولة بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن المشروعة )، لذلك لا تُرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

في حين أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المبحوثين تقل عن المتوسط لباقي العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذلك تُرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وتُقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات المبحوثين على هذه العبارات تقل عن المتوسط، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

و لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

**الجدول رقم (18) نتائج اختبار ( Z ) حول المتوسط العام لإجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | درجات الحرية | الدلالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 2.2135 | .66083 | -6.837- | 32 | .000 |

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-6.837) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين (2.2135) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**اختبار التساؤل الرئيس للبحث:**

ما هي العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا من وجهة نظر رؤساء مجالس إداراتها؟

لاختبار هذا التساؤل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) بين متوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني العاملة ببلدية زليتن بوظائفها ومتوسطات إجابات المبحوثين على جميع العبارات المتعلقة بمستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19) حيث كانت الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

**الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

**جدول رقم (19) نتائج اختبار العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا**

| البيان | قيمة معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | درجات الحرية | الدلالة المعنوية | نسبة الأثر % |
|---|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين مستوى الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.133 | 0.0177 | 33 | 0.461 | 1.77 |
| العلاقة بين مستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.175 | 0.0306 | 33 | 0.329 | 3.06 |
| العلاقة بين مستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.091 | 0.0083 | 33 | 0.614 | 0.83 |
| العلاقة بين مستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.265 | 0.0702 | 33 | 0.143 | 7.02 |
| العلاقة بين مستوى الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.090 | 0.0081 | 33 | 0.620 | 0.081 |
| العلاقة بين مستوى التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.204 | 0.0416 | 33 | 0.255 | 4.16 |
| العلاقة بين قيام منظمات المجتمع المدني ببلدية زليتن بوظائفها ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 0.299 | 0.0894 | 33 | 0.091 | 8.94 |

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن:

1. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.133) بدلالة معنوية محسوبة (0.461) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم

وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.175) بدلالة معنوية محسوبة (0.329) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى تحقيق هدف توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى التنشئة الاجتماعية ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.091) بدلالة معنوية محسوبة (0.619) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.265) بدلالة معنوية محسوبة (0.143) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى تحقيق الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى تحقيق الوساطة والتوفيق ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.090) بدلالة معنوية محسوبة (0.620) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى تحقيق الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى تحقيق التعبير والمشاركة الفردية والجماعية ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.204) بدلالة معنوية محسوبة (0.255) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى تحقيق التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين مستوى قيام منظمات المجتمع المدني ببلدية زليتن بوظائفها

ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (0.299) بدلالة معنوية محسوبة (0.091) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين مستوى قيام منظمات المجتمع المدني ببلدية زليتن بوظائفها ومستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## النتائج والتوصيات:

### أولاً: نتائج البحث:

1. أن غالبية منظمات المجتمع المدني قيد البحث من المنظمات الخيرية التطوعية وتشكل نسبة (42.4%)، كما أن معظم هذه المنظمات عدد العاملين بها من 10 إلى أقل من 20 عامل وتشكل نسبة (51.5 %)، أما أعلى نسبة لعدد المستفيدين من منظمات المجتمع المدني من 200 مستفيد فأكثر ونسبته (60.6%)، ومعظم منظمات المجتمع المدني طبيعة عملها دائم بنسبة (72.7 %).
2. المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بقيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)، حيث أن:
   أ. يوجد ارتفاع في مستوى تحقيق هدف الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني.
   ب. يوجد ارتفاع في مستوى تحقيق هدف التنشئة الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني.
   ت. يوجد ارتفاع في مستوى تحقيق هدف التعبير والمشاركة الفردية والجماعية بمنظمات المجتمع المدني.
   ث. يوجد قصور في مستوى تحقيق هدف توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين بمنظمات المجتمع المدني.
   ج. يوجد قصور في مستوى تحقيق هدف الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق بمنظمات المجتمع المدني.
   ح. يوجد قصور في مستوى تحقيق هدف الوساطة والتوفيق بمنظمات المجتمع المدني.
3. يوجد انخفاض في مستوى اهتمام الدولة الليبية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام منظمات المجتمع المدني المشهرة العاملة ببلدية زليتن بوظائفها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

## ثانياً: توصيات البحث:

1. العمل على ترسيخ ثقافة التطوع والعمل المدني ضمن منظمات المجتمع المدني وقيم المشاركة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
2. تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز التعاون والتفاعل ما بين منظمات الدولة ومنظمات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.
3. ضرورة توفير الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني، والتنسيق المتواصل ما بين منظمات المجتمع المدني والحكم المحلي من ناحية التمويل وعدم التفرد به لتعزيز التكامل في العمل.
4. فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعوية مستمرة.
5. تشجيع التنويع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية.
6. التوعية البيئية، والتنسيق بين الأطراف المعنية بحماية البيئة، بهدف تحقيق التكامل بينها في حماية البيئة، وفرض مخالفات بيئية و تخصيص مبالغها لإعادة تأهيل البيئة.
7. تطوير أداء مؤسسات الدولة بما يتوافق مع معايير إدارة الجودة الشاملة.
8. تشجيع المؤسسات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تخصيص الموارد المالية للمشاريع التي تترك أثرها على التنمية المستدامة، لتحفيز المؤسسات الأخرى لأن تحذو حذوها.

## المصادر:


1. أبوزنط، ماجدة، وغنيم، عثمان محمد (مجلة دراسات إدارية، العدد 1، كانون الثاني 2009)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، (عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، ص170-187).
2. أبوعلي، نايف بن نائل بن عبد الرحمن (2010)، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، حالة دراسية_ منطقة الحجاز، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية.
3. بن إبراهيم، سارة (2015)، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر.
4. بوشنقير، إيمان، ورقامي، محمد (مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، يونيو 2013)، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، (مركز جيل البحث العلمي، ص31- 46)
5. ديهوم، على محمد، وأبورزيزة، فتحي بلعيد، (المؤتمر الإقتصادي الأول للإستثمار والتنمية في منطقة الخمس، الفترة من 25-27 ديسمبر 2017)، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، (الخمس: المجلس المحلي الخمس بالتعاون مع جامعة المرقب).
6. سليمان، أحمد (2012)، منظمات المجتمع المدني، شبكة انتج الإقتصادية، متاح على الموقع www.entej.com
7. شكر، عبد الغفار (مجلة الحوار المتمدن، العدد 985، 2004)، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي،(الفكر المعاصر، ص1).

8. شيلي، إلهام (2014)، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمة الإقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
9. عبد الله، عبد الخالق (1998)، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
10. عبد الوهاب، ليلى (2013)، محاضرات في منظمات المجتمع المدني، كلية الأداب جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح، برنامج دراسة المجتمع، كود 520، ص1-161.
11. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، (المؤتمر الدولي الثاني للبيئة والتنمية المستدامة- تحت شعار البيئة بين قضايا التنمية وحقوق الإنسان، الفترة من 4-5 مايو 2017)، دور وأثر منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة "المنظمات التعاونية نموذجاً"، (عين الشق : جامعة الدار البيضاء).
12. عثمان، عبد الرحمن صوفي، وعرفان، محمود محمود (مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، العدد 1، 2012)، دور منظمات المجتمع المدني في في دعم خدمات الرعاية الإجتماعية في المجتمع العماني "الضرورات والمستلزمات"، (جامعة السلطان قابوس، ص68- 82).
13. علي، ماهر أبو المعاطي (2012)، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، (القاهرة: المكتب الجامعى الحديث للنشر).
14. قرزيز، محمود، ويحياوي، مريم(مجلة جامعة بسكرة، العدد1، 2008)، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير، (المركز الجامعي برج بوعريريج : ص1- 15).
15. القرعان، سلطان ناصر(مجلة النهضة، العدد 2، ابريل2009)، الإطار السياسي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان حالة الأردن،( مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 1-19).
16. لطرش، ذهبية، (المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، الفترة من 7-8 ابريل 2008)، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، (سطيف: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس).
17. مبارك، فاطيمة (مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير 2016)، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، ( ، ص13-16).
18. المحجوبي، خالد على العجيلي، (المؤتمر العلمي الدولي الأول حول السياسات الإقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، خلال الفترة من 11-13 ديسمبر 2017)، تطور الفساد ودوره في عرقلة التنمية المستدامة في ليبيا، (الخمس: كلية الإقتصاد والتجارة جامعة المرقب).
19. محمد، عبدالله حسون، دواي، مهدي صالح ، وخضير، إسراء عبدالرحمن، (مجلة ديالي، العدد 67، 2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، (جامعة ديالي، ص338- 356).
20. مخول، مطانيوس، وغانم، عدنان (مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 2، 2009)، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة،(جامعة دمشق، ص33-51).
21. مرعي، إسراء جبريل رشاد، (الدراسات البحثية، العدد 1، 2018)، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور استراتيجية 2030، (المركز الديمقراطي العربي: ص1-12)
22. ملاوي، أحمد إبراهيم (مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 2، 2008)، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، (جامعة دمشق، ص250- 268).
23. موسى، سعيد ياسين (مجلة الحوار المتمدن، العدد3160، يناير 2012)، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، (الحوار المتمدن، ص1-9). متاح على الموقع: www.m.ahewar.org/s.asp
24. نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي "بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاصدار الحادي عشر، 2007.